مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

النهوض بالواقع الاقتصادي والمالي وفرص تحقيق التنمية المستدامة

(أقليم كوردستان نموذجاً)

Promoting economic and financial realities and opportunities for sustainable development
(Kurdistan Region model)

المدرسه الدكتورة الهام وحيد دحام

فاكلتي القانون والعلاقات الدولية / جامعة سوران

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام: ٢٠١٨/١/٢
القبول: ٢٠١٨/١/٣١
النشر: **شتاء** ٢٠١٨

Doi: 10.25212/lfu.qzj.3.1.19

الكلمات المفتاحية:
Economic and Financial Reality, Sustainable Development, Kurdistan Region.

الملخص

يعد اقتصاد أقليم كوردستان اقتصاداً ريعياً أحادي الجانب يعتمد على القطاع النفطي كمصدر للدخل، واستهلاكي خدمي غير انتاجي يعتمد في سياسته الانفاقية على النفقات التشغيلية أكثر من النفقات الاستثمارية مما جعل هذه النفقات عبئاً على موارد الأقليم.

فخلال السنوات السابقة واجه الاقتصاد العراقي الكثير من الازمات والحروب التي أثرت بشكل كبير على المجتمع العراقي بكل فئاته وعلى إداء اقتصاد أقليم كوردستان ، مما أدى إلى زيادة حدة الاختلالات الهيكلية وتذبذب مساهمة القطاعات المكونة له وتدهور مؤشرات النشاط الاقتصادي و من ثم عدم تحقيق التنمية المنشودة .

أن ما يمتاز به الاقليم من مصادر اقتصادية وفيرة يجعله في مصاف الدول المتقدمة اذا تم استغلالها وفق خطط وبرامج مسبقة إلا أن عدم التخطيط المسبق لتلك الموارد أدى إلى عدم مساهمتها في تلبية متطلبات التنمية ، ولتحقيق التنمية الم ستدامة وتعزيز مقومات الاقتصاد الوطني، لابد من التخطيط السليم للموارد،ودعم المنتج المحلي، وتشجيع الاستثمار في قطاع

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الصناعة، والنهوض بالقدرة الانتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل احتمال التعرض للازمات التي يمر بها الإقليم .

الكلمات الافتتاحية :الواقع الاقتصادي والمالي، التنمية المستدامة ، إقليم كوردستان .

المقدمة

يمتلك اقتصاد إقليم كوردستان قاعدة غنية ومتنوعة من الموارد الطبيعية، مما يجعله بمنأى عن مخاطر شحة الموارد المالية. إلا أن اعتماده الكثيف على عائدات النفط كمصدر وحيد للدخل واعتماده في سياسته الانفاقية على النفقات التشغيلية أكثر من النفقات الاستثمارية، جعلها تشكل عبئاً على موارد الإقليم وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة .

لم يكن اقتصاد إقليم كوردستان بمنأى عن الازمات والحروب التي تعرض لها الاقتصاد العراقي التي أثرت بشكل كبير على المجتمع العراقي بكل فئاته، مما أدى إلى زيادة حدة الاختلالات الهي كلية وتذبذب مساهمة القطاعات المكونة له وتدهور مؤشرات النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم تحقيق التنمية المنشودة .

وقد عملت حكومة الأقليم جاهدة لتوفير كافة الضمانات والامتيازات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تجسدت بشكل واضح في قانوني الاستثمار الاجنبي رقم (89) لسنة(2004) وقانون رقم(4) لسنة(2006) لعلمها بأهمية ذلك في جذب الاستثمارات الوطنية وتشجيع المستثمرين الأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم في الإقليم ولقد ساعدت قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبية التي صدرت والخاصة بالإقليم من اجتذاب عدد من الشركات الأجنبية للاستثمار فيها.

إلا أن الروتين المعقد الذي تتبعه مؤسسات الدولة، فضلاً عن عدم الاعلان عن المشاريع التي ترغب الحكومة الاستثمار فيها، وعدم الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية التي تمثل الدعامات الرئيسية لرفاهية وتقدم الإقليم، كقطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع السياحةالتي تتطلب الاستخدام الكثيف لليد العاملة، حال دون التنفيذ الجيد لهذه القوانين . مما تتطلب الحاجةإلى إيجاد برامج تنموية تهدف إلى تلبية احتياجات الأفراد في الوقت الحاضر من خلال التصرف الرشيد بالموارد الاقتصادية المتاحة، وتحمل مسؤولية الحفاظ على البيئة وحمايتها ليس فقط للاجيال الحالية بل حتى للاجيال القادمة، من أجل تحقيق الأهداف التنموية وحماية البيئة واستدامتها.

لذا فإن زيادة الاستثمار وخلق مزيد من فرص العمل وتكوين مصادر جديدة للدخل والحصول على رأس المال والتكنولوجيا وتنويع الاقتصاد الوطني يتم من خلال جلب الشركات متعددة الجنسيات أو الاستثمار الأجنبي المباشر التي تعد أهم عنصر للتدفق المالي لإقليم كوردستان .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ونظراً لإهمية الموضوع كان لابد من البحث في الاسباب التي أدت إلى حدوث المشكلة الاقتصادية وكيفية النهوض بالواقع الاقتصادي، لذا تناول البحث خمسة محاور جاء في الم حور الأول الاطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة، وفي المحور الثاني خصائص اقتصاد اقليم كوردستان، إما المحور الثالث فقد تناول العقبات والمشكلات التي أدت إلى تدهور الوضع المالي والاقتصادي في إقليم كوردستان. وفي المحور الرابع المعالجات الكفيلة بالنهوض بالواقع الاقتصادي والمالي في إقليم كوردستان وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات .

مشكلة البحث :

تتعلق مشكلة البحث بمدى قدرة اقليم كوردستان على النهوض بالواقع الاقتصادي والماليالحالي وتحويل الإمكانات التي يتمتع بها الأقليم إلى قوة اقتصادية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة؟

فرضية البحث :

يقوم البحث على ثلاثة فروض أساسية تم تحديدها على النحو الآتي :

١.يضم أقليم كوردستان العوامل الاساسية التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

٢.يعتمد أستغلال الموارد المتاحة (بشرية أو طبيعية) في أقليم كوردستان على مدى توافر الخطط والسياسات الهادفة .

٣. يمثل نقص التمويل في أقليم كوردستان من أهم المشكلات التي تواجه أقتصاده في الوقت الحالي .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي :

١.تسليط الضوء على واقع اقتصاد أقليم كوردستان وأبراز سماته ودور الأقليم في النهوض به .

٢.إبراز أهم المشكلات التي تواجه اقتصاد الأقليم وصولاً إلى وضع الحلول والمقترحات التي تسهم في تطويره مستقبلاً .

٣. تحديد الخطط والسياسات التي يمكن أن يتجه اليها الاقتصاد مستقبلاً .

أهمية البحث :

تلخصت أهمية البحث في أنه :

١.تنبع أهمية البحث من أرتباطه بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى الأقليم إلى تهيئة عوامل نجاحها .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

٢.تقديم رؤية اقتصادية تساعد الجهات المختصة على اتخاذ القرار الملائم لتحويل الإمكانات المتوفرة إلى قوة اقتصادية تخدم أهداف تنميتها .

٣. معرفة الاسباب الرئيسة التي أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي والمالي في أقليم كوردستان ووضع الحلول والمعالجات الكفيلة بالنهوض باقتصاد الاقليم سواء من خلال مشاركة القطاع الخاص أو خصخصة القطاع العام أو من خلال جذب الشركات متعددة الجنسية .

خطة البحث :

اولاً : الاطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة.

ثانياً :خصائصاقتصاد اقليم كوردستان.

ثالثاً :العقبات والمشكلات التي أدت إلى تدهور الوضع المالي والاقتصادي فيإقليم كوردستان .

رابعاً : المعالجات الكفيلة بالنهوض بالواقع الاقتصادي والمالي في إقليم كوردستان .

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات .

أولاً : **الاطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة.**

تزامنت حماية البيئة في السنوات الأخيرة بمفهوم جديد هو التنمية المستدامة الذي ياخذ بنظر الأعتبار حقوق ومصالح الإجيال القادمة[1].

إذ تم صياغة أول تعريف للتنمية المستدامة بعد ظهور تقرير لجنة بروتلاند "مستقبلنا المشترك" الذي اعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام (1987) ، حيث عرفت بأنها " تلك التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال ال حالية دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"[2].

ووفق هذا التعريف فالتنمية المستدامة تهدف إلى تلبية احتياجات الناس في الوقت الحاضر من خلال التصرف العقلاني بالموارد الاقتصادية المتاحة لكل بلد، وضرورة تحمل مسؤولية الحفاظ على البيئة وحمايتها ليس فقط للاجيال الحالية بل حتى للاجيالالقادمة.

---

[1] منشورات جامعة قان يونس (1995)بنغازي متاح على الإنترنت،ص149
http//:www.univ-saida.dz/fdsp/wp-content/uploads/2015/06

[2] الأمم المتحدة (2011) مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+20 .ريو دي جانيرو .البرازيل،20-22 حزيران/يونيه2012،ص2 ،متاح على الإنترنت www.uncsd2012.org

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو المحورالرئيسي للتنمية بجميع جوانبها، فهذا النوع من التنمية يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل، حيث تكمن أهمية التنمية المستدا مة في قدرتهاعلى ايجاد التوازن بين متطلبات التنمية للاجيال الحاضرة دون أن يكون ذلك على حساب الاجيال القادمة[3].

وفي عام (1992) عقد مؤتمر ريو دي جانيرو في البرازيل الذي طور مفهوم التنمية المستدامة باعتباره عملية تغيير تتم بالانسجام بين استغلال الموارد وتو جيه الاستثمارات والتنمية التكنولوجية والتغيرات المؤسساتية كافة وتعزز الإمكانية الحالية والمستقبلية للاستجابة لحاجات الانسان وتطلعاته[4].

وتحددت ابعاد هذا المفهوم بدقة لتشمل التنمية الاقتصادية، والتطور الاجتماعي، وحماية البيئة . وتعتبر الاتفاقية - الإطارية للتغيرات المناخية، واتفاقية التنوع البيولوجي، وجدول أعمالالقرن الحادي والعشرين، وإحداث لجنة التنمية المستدامة، وبداية التحضيرات الأولية للحديث عن بروتوكول كيوتو، من أهم القضايا التي انبثقت عن هذا المؤتمر[5].

وفي سبتمبر عام (2000) تبنت الجمعية العامة إعلان الألفية للإمم المتحدة الذي تضمن ثمانية أهداف، وكان من ابرزها : التنميةواجتثاث الفقر، حماية البيئة كموروث مشترك، تلبية الحاجات الخاصة للقارة الأفريقية.

وتبنى اعلان الالفية هذا في محور صيانة البيئة دعم للتنمية المستدامة مع ضرورة تطبيق اخلاقيات جديدة لص يانة الطبيعة(تغيير الميل الحالي لاستغلال الموارد الطبيعية)، وحث المجموعة الدولية على بذل قصارى الجهود لتحرير البشرية من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية[6].

وفي عام (2002)عقد في جوهانسبرغ المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة لمراجعة التقدم الذي تم إ حرازه في تطبيق اجندة القرن الحادي والعشرون (خطة عمل الإمم المتحدة للبيئة والتنمية لعام 1992) في مجالات محددة مثل المياه والطاقة والاحتباس الحراري والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والقضايا المتعلقة بالتجارةوالصحة ومسائلة الشركات الدولية كما صدر عنه **اعلان "جوهانسبرغ*"**بشأن التنمية المستدامة [7].وبموجبه تم الربط بين التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، علماً بأن التفاعل بين هذه القضايا يشكل ركائز للتنمية المستدامة[8].

---

[3] قاسيمي، أسيا2012() التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية . مداخلة إلقيت في الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، بطاقة مشاركة في اشغال الملتقى الدولي الثاني، السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي(التحديات – التوجهات–الآفاق)باجة تونس 26–27 أبريل2012)،ص6 .

[4] الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ (2011) التقرير الخاص بشأن مصدر الطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ (ملخص لصانعي السياسات وملخص فني)،ص 173.

[5] الحسين، شكراني (2013) من مؤتمر استوكهولم 1972 ألى ريو+20 لعام2012 : مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، بحوث اقتصادية عربية، العددان63–64 صيف– خريف 2013 ،152.

[6] الحسين، شكراني (2013) من مؤتمر استوكهولم 1972 ألى ريو+20 لعام2012 : مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية،مصدر سبق ذكره،ص 159.

[7] البطحي، سليمان بن حمد (2013) التنمية المستدامة . مدونة خا صة تهتم بمهارات الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، متاح على الإنترنت على العنوان التالي http://albuthi.com/blog/209

[8] الحسين، شكراني (2013) من مؤتمر استوكهولم 1972 ألى ريو+20 لعام2012 : مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، مصدر سبق ذكره، 160.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وفي عام (2003) صدر تقرير التنمية البشرية حول الاهداف التنموية للالفية الذي دعت منظمة الامم المتحدة إلى ضرورة دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات الدول وبرامجها ووقف التدهور البيئي والحد من الاستنزاف المتزايد للموارد الطبيعية[9]. ذلك لما للتنمية المستدامة من أهمية في عالم تزداد فيه الضغوط على البيئة، ولا سيما ان تلك الضغوط نجم عنه ا آثار بعيدة المدى من شأنها تهدد البيئة وصحة الانسان، ومن تلك الآثارالتغير المناخي وتلوث الهواء طويل المدى وتلوث المياه من اعلى النهر إلى مجراه[10].الأمر الذي يستلزم الإهتمام بحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة، واستخدام الطاقة المتجددة كأحدى وسائل حماية البيئة[11].

ثانياً :خصائصاقتصاد اقليم كوردستان

يتمتع إقـليم كردستان الـذي تبلغ مساحته ما يقارب (39000) كم2 (عدا المناطق المتنازع عليها) ويبلغ عدد سكانه (4.5) مليون نسمة، بمـوارد اقتصاديـة كثيرة ومتنوعة، ومن الممكن استخدامها في النشاطات الاقتصادية لتلـبية مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن التجارب برهنتان وفرة الموارد لوحدها لاتلبي مقتضيات التطور والتنمية الاقتصاديةإلا إذا تم الاستخدام الأمثل لتلك الموارد الطبيعية وفق خطط و برامج مسبقة.

لقد تبنى الإقليم نظام اقتصاد السوق، حيث تحدد فية قوى الطلب والعرض المعطيات الاقتصادية الاساسية، والتي تتمثل بالاسعار والاستثمار في القطاعات الاقتصادية، الخدمية والانتاجية . إذ تم تبني سياسة اقتصادية منفتحة تعتمد على حرية الاستثمار والتجارة في جميع المجالات، إلا أن هذه السياسة لم تتبلور بالشكل الذي هي عليه في الاقتص اديات الاخرى، حيث لم تواكب هذه السياسة الاقتصادية رؤية حكومية واضحة تحدد من خلالها الدور الذي ينبغي على القطاع الخاص ادائة، وزيادة دوره في العملية الاقتصادية[12].

ولقد شكل الإقليم وبالأخص بعد عام (2003) منطقة جاذبة للاستثمار بنوعية الخارجي والداخلي، لما يتمتع به الاقليم من موقع متميز واستراتيجي، فهو محاذ لتركيا وإيران وسوريا، ويربط أوروبا بالشرق من خلال بقية مناطق العراق، كما يمتلك الإقليم مقومات تكاد تكون متكاملة للعرض السياحي وهو من المناطق القلائل التي تمتلك تنوعاً في الجوانب السياحية وتنوعاً في المصادر الطبيعية.

---

[9] البطحي، سليمان بن حمد (2013) التنمية المستدامة. مدونة خاصة تهتم بمهارات الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره،ص بدون رقم صفحة .

[10] برنامج الإمم المتحدة للبيئة (2007) توقعات البيئة العالمية – 4 –(البيئة من أجل التنمية)،ص 200 .

[11] طالبي، محمد وساحل، محمد (2008) أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة– عرض تجربة المانيا. مجلة الباحث، العدد6،ص 203.

*لم يأت **إعلان جوهانسبورغ** (26 آب/ أغسطس إلى 4 أيلول/سبتمبر 2002) "بجديد يُذكر " فمحتوى الإعلان جاء ضعيفاً، إذ تفادى مناقشة قضايا مهمة كالمواد المعدلة عضوياً، وقد أشار إلى إنقاص السكان الذين لا يحصلون على الماء الصالح للشرب إلى النصف في حدود (2015)، لكن هذا الالتزام نفسه تحدّد في أهداف القرن الإنمائية[الحسين; 2013 ،159].

[12] علي،فيصل(2013)واقع التنوع الاقتصادي في أقليم كوردستان العراق . مقال منشور على الموقع التالي
http://www.pukmedia.com/AR_Direje.aspx?Jimare=9643

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

كما يمثل الاستقرار السياسي والهدوء في الاقليم عنصر الامان والجذب الامثل للمستثمرين الاجانب خاصة في ظل ما يجري من تذبذبات امنية وعدم استقرار سياسي في الع راق والمناطق العربية المحيطة به، مما شجع نحو اكثر من (800) شركة اجنبية وعالمية غالبيتها من الدول المحيطة كتركيا ودول الخليج العربي الكويت مثلاً بالدخول الى اسواقه مستفيدة من القانون الذي اصدره الاقليم في العام(2006) والذي يعفي الشركات من الضرائب على الاستيراد والاستثمار على مدى العشر سنوات الاولى من العمل داخله، وهذا ما ادى بدوره الى ارتفاع عدد المشاريع الصناعية للقطاع الخاص في الاقليم من (1424) مشروعا عام(2005) إلى(2336) مشروعا عام(2010) معظمهم من المشاريع الانشائية كماارتفعت قيمة الاستثمار في هذا القطاع وزادت فرص العمل فيه[13].

ثالثاً :- العقبات والمشكلات التي أدت إلى تدهور الوضع المالي والاقتصادي في اقليم كوردستان

تعتمد قوة اي بلد أو إقليم على القوة الاقتصادية بالدرجة الأولى، وبالتالي فإن عدم وجود اساس اقتصادي قوي للدولة، يؤثر تأثيراً مباشراً في قوة وقدرة الدولة، ومن ثم يؤثر في القرارات السياسية والاستراتيجية المتبعة في كل الدولة.

ويمتاز اقليم كردستان،بالاعتماد الكبير علي الريع النفطي، حيث يشكل النفط العنصر الرئيس في ايرادات الدولة العراقية اللازمة لتغطية الانفاق العام، (١٧% من هذه الايرادات تخصص للاقليم)، حيث ان هذة النسبة المخصصة تشكل أكثر من (٩٨%) من ايرادات الاقليم[14].

لكن يجب الاشارة في هذا السياق الى ان الاعتماد على النفط له سلبيات تتمثل بأن النفط مورد ناضب وغير متجدد، الأمر الذي يحتم ايجاد مصادر بديلة للدخل للاعتماد عليها مستقبلا عند نفاذ هذا المورد. وكذلك فأن ايرادات النفط تعتمد على الطلب في اسواق النفط العالمية وتقلبات الاسعار فيها، مما يؤدي إلى عدم الاس تقرار في تدفق هذه الايرادات لينعكس سلباً على الانفاق الحكومي الكلي وبالتالي تتأثر الانشطة الاقتصادية في القطاعين العام والخاص.

لذا فإن عدم قدرة إقليم كوردستان على استغلال الموارد الطبيعية الموجودة فيه، وعدم الاهتمام الدقيق بالثروة النباتية والحيوانية وعدم تخصيص جزء من الميزانية الكلية للإستثمار، واعتماده على الاستيراد من الدول الإقليمية والدولية وخاصة تلك المنتجات المتعلقة بسد الحاجات الضرورية مثل الغذاء، كما أن ضعف القدرة الاقتصادية في الإقليم على توليد فرص العمل كنتيجة لإنخفاض نسبة النفقات الاستثمارية م ن إجمالي الإنفاق العام ومن ثم بروز ظاهرة البطالة لفئة من السكان في سن العمل،يكون العامل الأهم الذي يشكل تحدياً ومعوقاً أمام قدرة الإقليم لرسم خطة استراتيجية للخروج من الوضع الحالي[15].

---

[13] Kurdistan Regional Government, KRG كوردستان العراق (2013) البيئة الأمثل للإستثمارات في ظل عواصف المنطقة . متاح على العنوان التالي http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?l=14&a=49187

[14] علي،فيصل (2013) واقع التنوع الاقتصادي في أقليم كوردستان العراق . مصدر سبق ذكره .مقال منشور على الموقع التالي http://www.pukmedia.com/AR_Direje.aspx?Jimare=9643

[15] امين،إلياس طاهر محمد (2013) دور التخطيط الاستراتيجي في رسم مستقبل إقليم كوردستان . دراسات قانونية وسياسية . السنة الاولى . العدد الثاني،ص ص 318-319.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

عليه فأن الاعتماد على مورد واحد فقط كالنفط كما هو الحال في اغلب دول الن فطية في الشرق الاوسط يجعل البنيان الاقتصادي يتأثر تأثيراً كبيرا بأية هزات يتعرض لها هذا المورد(النفط) واية تقلبات في السوق العالميمما يعني بأن مستقبل الإقليم مهدد بالمخاطر على المدى البعيد[16]

وتؤكد حالات الإخفاق للعديد من الدول التي لم تستطيع تحقيق العوا ئد من ثرواتها الطبيعية على حقيقة لا شك فيها، وهي أنهم المتتوافر أطر جيدة للسياسات، وخصوصا في مجال يفرض الضرائب والإنفاق، فمن الممكن بسهولة للبلدان الغنية بالموارد أن تبدد ثرواتهاالطبيعية . ويتمتع عدد كبير من البلدان النامية بموارد طبيعية قابلة للنفاد، كالنفط والغاز والموارد المعدنية والأحجار الكريمة، والتي من الممكن إذا تم إدارتها بطريقة سليمة أن تساعدهاعلى الحد من الفقر والحفاظ على النمو[17] .

لذا فإن الحصول على موارد مالية خاصة باقليم كوردستان من الثروات الطبيعية فيه، ومن جذب الاستثمارات الاقليمية والدولية اليه ، ومن عائدات الرسوم والضرائب العامة في مدن وقرى اقليم كوردستان، والرسوم الجمركية في المنافذ الحدودية مع تركيا وايران[18]، هي السبيل للنهوض بالوضع الاقتصادي والمالي للإقليم.

رابعاً : المعالجات الكفيلة بالنهوض بالواقع الاقتصادي والمالي في أقليم كوردستان

تلجأ البلدان النامية نتيجة الظروف الاقتصادية المتردية وقلة مواردها المالية بسبب أنخفاض صادراتها مقارنة بأستيراداتها وانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى جذب الاستثمارا ت الأجنبية المتمثلة بالشركات المتعددة الجنسية بهدف توسيع قاعدة الاقتصاد وزيادة الإنتاجية . ومما لاشك فيه أن الاستثمارات الأجنبيةالمباشرة يمكن أن تولد مصادر جديدة للثروة، وتوفر فرص العمل، وإمكانية الحصول على رأس المال والتكنولوجيا، وتدعم تنويع الاقتصادات الو طنية والتنمية المحلية[19].عليه لابد من التعرف على الشركات المتعددة الجنسية ودوافعها للاستثمار وأهم السياسات الجاذبة للاستثمار وكما يلي :-

1. الشركات متعددة الجنسية وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر

تعتبر الشركات المتعددة الجنسية بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، وقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية نظراً لتعدد المصطلحات الأجنبية لها، فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية (Foreign Firms)، أو الشركات الدولية (International Enterprises)، أو الشركات المتعددة الجنسية (Multinational Corporation) (MNCS)، أما الأمم المتحدة فتطلق عليها الشركات عبر الوطنية Transnational

[16] بيوار خنسي(2006) البترول– أهميته، مخاطره وتحدياته. دار ئاراس للطباعة والنشر . الطبعة الأولى، ص 137.

[17] مجلة التمويل والتنمية(2013) أثمن موارد الأرض بين أيدينا . العدد(50). الرقم(3).سبتمبر 2013.صندوق النقد الدولي،ص 8 .

[18] النعيمي، حازم عبد الحميد (بدون تاريخ) مستقبل إقليم كوردستان العراق : رؤية ضمن المعطيات والمتغيرات الحالية . مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،ص 23.

[19] The Secretary-General of the OECD with the financial assistance of Sida, the Swedish InternationalDevelopment Cooperation Agency(*2016). GLOBAL RELATIONS Project Insights Promoting Investment in a Fragile Context: the OECD Iraq Project,P.18.*

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

(Corporations) (TNCS) لتوضيح أنها ليست شركات يمتلك رؤوس أموالها أكثر من دولة وأنما هي شركات لها فروع في العديد من الدول تعمل وفق الاستراتيجية التي تحددها الشركة الأم [20]. ورغم هذه الاختلافات والتعدد في المصطلحات تبقى تسمية الشركات متعددة الجنسية من أكثر التسميات أستخداماً لاسيما عند الاقتصاديين لانها السائدة في الولايات المتحدة الإمريكية بإعتبارها المنشأ الأصلي لهذه الشركات والتي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة عند دراسة هذه الظاهرة فيما بعد[21].

وتعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها "كل مؤسسة تمتلك على الأقل وحدة إنتاجية في الخارج، هذه الوحدة هي عادة فرع للشركة الأم، ويمكن اعتبار أن هذه الشركات تصبح عالمية عندما يصبح نصيبها (35 %)من القيمة الإجمالية للمبيعات لفروعها الخارجية"[22].

يتضح من التعريف أن الشركات متعددة الجنسية تتميز بالامتداد الجغرافي إلى العديد من الدول من خلال الفروع التابعة للشركة الأم ،كما تتميز بوحدة الأهدافالتيتسعالشركةالأموالفروعإلىتحقيقها.

كما تعرفبإنها" ذلك المشروع الذي يتركب من مجموعة وحدات فرعية ترتبط بالمركز الأصلي بعلاقات قانونية وتخضع لاستراتيجية اقتصادية عامة تتولى الاستثمار في مناطق جغرافية متعددة"[23]

ويلاحظ من هذا التعريف أن الشركات المتعددة الجنسية هي مجموعة وحدات فرعية ترتبط بالمركز الأصلي بعلاقات قانونية وتظل تابعة له، وتلتزم بسياسة اقتصادية عامة تعين حجم الاستثمار والشروط التي يجب اتباعها ويمتد نشاطها إلى مناطق جغرافية متعددة كأن تكون دول أو أقاليم.

أما منظمة الاونكتاد فتعرف الشركات المتعددة الجنسية على أنها " تلك المؤسسات ذات المسؤلية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية، فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج . أما الفرع الأجنبي(Foreign Branch) (والمملوك كلياً أو جزئياً) فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة(Host Country) والتي تمتلك فيها شركة الوطن الأم حصة تتيح لها حق المشاركة في الأدارة[24].

[20] الأسرج، حسين عبد المطلب (2005) سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسا ئل البنك الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005، بنك الكويت الصناعي ، ص10.

[21] ولاء محمود علي عبد النبي (2012) أثر الشركات متعددة الجنسية على السيادة الوطنية مع التطبيق على أنجولا وسيراليون، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ص2.

[22] العيد، بيوض محمد (2011) تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية (دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب). رسالة ماجستير .الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 5 .

[23] مصطفى سلامة حسين (1982) التنظيم الدولي للشركات المتعددة الجنسية (دراسة تحليلية وتأصيلية لقواعد السلوك الدولي المنظمة لنشاطات الشركات المتعددة الجنسية)، دار النهضة العربية، الأسكندرية،ص ص 5-8.

[24] الأسرج،حسين عبد المطلب (2005) سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص 11.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وعلى ذلكفأن الشركات المتعددة الجنسية وفقاً لهذا التعريف تتألف من الشركة الأم التي تكون مالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج، وفروع أجنبية مملوكة كلياً أو جزئياً ويكون مقرها الدولة المضيفة تمتلك فيها الشركة الأم حصة تتيح لها المشاركة في الإدارة .

من خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة التعريف الآتي:

الشركات متعددة الجنسيات هي كل استثمار من شأنه أن يساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد المضيف، وتوفير فرص عمل لمواطني ذلك البلد بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وتحسين مستوى معيشة الأفراد وتمكينهم من تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض إلى الخارج، مما يوفر العملات الاجنبية لشراء الآت والمعدات اللازمة وزيادة معدل التكوين الرأسمالي .

2. دوافعالشركاتمتعددةالجنسيات:

تتمثلأهمالدوافعفيمايلي[25]:

- **الحصولعلىالمنتجاتالأولية :**

لقدعملت الشركات المتعددة الجنسيات منذ نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات بالاستحواذ على المواد الأولية السطحية والباطنية، حيث عرف هذا القطاع تركيزاً متسارعاً، أدى إلى القضاء على الشركات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية لصالح الشركات المتعددة الجنسيات.

- **عوائق التجارة الدولية:**

تعتبر تكاليف النقل والاختلافات في الفوارق النقدية من العوامل الدافعة للشركات على استبدال عملية التصدير بالإنتاج في الموقع، وهذا مايجعلها تبحث عن إنشاء فروع في بلدان أخرى حتى تقلل من العوائق المذكورة.

- **النظريةالدوليةلدورةحياةالمنتج :**

تفسر هذه النظرية تعدد الجنسيات على أساس التميز التكنولوجي، والتي جاءبها (VERNON) حيث اعتمد في ذلك على دورة حياة المنتج، والتي صنفها على النحو التالي : المنتج الجديد، المنتج الناضج، المنتج النمطي. وعادة تكون متمركزة في البلدان المتقدمة، ولكن مع مرور الزمن تؤدي دورة حياة المنتج إلى انتشار السلع الجديدة، حسب التصنيف السابق على الصعيد الدولي، وبالتالي يكتسب المنتج صفة تعدد الجنسيات.

[25] جعدي،شريفة وآخرون (2014)أثراستثمارالشركاتالمتعددةالجنسياتعلىالتنميةالمحليةفيالجنوبالشرقيالجزائريخلال الفترة (2006–2012) ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،العدد (1) ديسمبر (2014)، ص 18.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3.سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإجراءات التعامل معه في البلد النامي:

أنحج مال استثمار الأجنبي المباشر الحالي في البلدان النامية لايعكس الإمكانات الكبيرة المتاحة والفرص التي لاتزال دون الاستغلال الأمثل، مثل : قطاع الزراعة، وقطاع السياحة، وقطاعي الخدمات والمعلوماتية والتكنولوجيات الجديدة، ذلك أن ثمة جملة من العوائق تأثر سلباعلى بيئة الأعمال وت طرد الاستثمارات، وأن الكشف عن هذه العوائق تعد خطوة ضرورية ضمن استراتيجيات بيئة مناخ الاستثمار لرجال الأعمال الوطنيين والأجانب للمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة[26].

وتتمث لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الإنتاجية الدولية بحيث يكون هذا الاستثمار جزءً أساسياً من الرافعة التي تنقل الاقتصاد إلى اقتصاد أكثر كفاءة مرتبط بالاقتصاد العالمي ومساهم في العملية الإنتاجية الدولية[27].

ويقدر الأونكتاد مساهمة الشركات التابعة لم ؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية في الميزانيات الحكومية في البلدان النامية بحوالي(730) مليارددولارسنوياً .وهذا يمثّل، في المتوسط، نحو (23%) في المائة من مجموع مساهمات الشركات و (10) في المائة من مجموع الإيرادات الحكومية[28]

ويمكن توضيح أبرز السياسات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر(الشركات المتعددة الجنسية) من خلال الآتي[29] -:

أ . قيام البلد النامي المضيف للاستثمار بإعفاء ضريبي على الأرباح التجارية والصناعية والإعفاء من الرسوم الكمركية وقيود الاستيراد.

ب . عدم جواز تأميم الشركات الاستثمارية الأجنبية من قبل حكومة البلد النامي.

ت . حق إمتلاك الاستثمار الأجنبي المباشر للأراضي والمباني اللازمة له.

ث . إبعاد إجراءات التأسيس والترخيص لهذا الاستثمار عن الروتين.

ج . توفير البنية التحتية اللازمة لهذا الاستثمار، كالمياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي وتوفير الطاقة الكهربائية والاتصالات ووسائط النقل والمواصلات.

---

[26] زودة، عمار (2008) محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير ،جامعة منتوري، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،ص ص 19-20 .

[27] حسين،معاوية أحمد (2014) الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية . مجلة جامعة الملك عبد العزيز. جامعة ظفار م28،ع2 ،ص105.

[28] الأمم المتحدة (2015) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015. عرض عام (اصلاح حوكمة نظام الاستثمار الدولي)،ص 36.

[29] صالح، عدنان مناتي (2013) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الا قتصادية للدول النامية مع أشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص 368.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ح . تطوير المصارف والمؤسسات المالية المحلية، لكي تقوم بدورها في تنشيط الاستثمارات الأجنبية.

خ . سيادة إستتباب الأمن والاستقرار السياسي يوفر مناخاً ملائماً لهذا الاستثمار.

د . إعتماد برامج لتدريب وتأهيل العاملين المحليين تنسجم مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعادةً ما تلجأ الدول للاستثمار الأجنبي المباشر لإسباب عديدة منها[30]:-

1. **وجود الفجوة الادخارية الناجمة عن كون رؤوس الأموال المطلوبة للاستثمار أكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على توفرها وكذلك عدم القدرة على توفير العملات الصعبة اللازمة للاستثمار**، وفي هذه الحالة يمكن ردم هذه الفجوة عن طريق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. **دعم النمو الاقتصادي** : إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة طاقة البلد الإنتاجية ، وهو عنصر فعال في تغيير بيئة الاقتصاد الوطني لصالح تعديل الاختلالات الاقتصادية فيه ، فضلا عن انه بزياد حجمه يزيد معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والإنتاجية وخلق فرص عمل إضافية في سوق العمل المحلية وتطوير المهارات الفنية والإدارية .
3. **يشجع الاستثمار المحليمن خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية ويزيد من صادرات البلد المضيف**، الأمر الذي يؤثر في زيادة المدخرات المحلية وبالتالي الاستثمار المحلي.
4. **نقل التكنولوجيا المتقدمة** : حيث أن نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق اعتماد نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية الأمر الذي يساهم في نقل التقدم التكنولوجي في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق المحاكاة .

4. سياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر(الشركات متعددة الجنسية) في أقليم كوردستان

وقدر تعلق الأمر بأقليم كوردستان، فان اقتصاد الأقليم يتمتع بالعديد من الخصائص والمميزات التي تجعل منه منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية، فهو غني بثرواته الطبيعية والبشرية، وفيه العديد من الفرص الاستثمار ية ذات العائد الاستثماري المجزي الذي يمكن للمستثمرين الاستفادة منها في مختلف القطاعات التي تعود بالنفع والفائدة لكل من المستثمر والاقليم.كماتعملحكومة الأقليم جاهدة لتوفير كافة الضمانات والامتيازات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تجسدت بشكل واضح في قانون الاستثمار الاجنبي رقم (89) لسنة(2004) تبعه اصدار قانون رقم (4) لسنة(2006) لعلمها بأهمية ذلك في جذب الاستثمارات الوطنية وتشجيع المستثمرين الأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم في الإقليم ولقد ساعدت قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبية التي صدرت والخاصة بالإقليم من اجتذاب عدد من الشركات الأجنبية للاستثمار فيها.

[30] التميمي، سامي عبيد (بدون تاريخ) الاستثمار الأجنبي المباشرفي العراق : الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006 . مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية . جامعة البصرة، ص ص 198–199 .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

فقد شهدت محافظة أربيل عام (2000) تسجيل أول شركتين أجنبية (تركية) في مجال المقاولات الإنشائية والتجارة، وتحققت في عام (2001) زيادة كبيرة في الشركات التركية المسجلة في مجالات مختلفة (كالمقاولات، والتجارة، السياحة، الصناعة، والنقل). إذ بلغ عدد الشركات المسجلة (30) شركة، إلا إن عام (2002) شهد انخفاضاً في عدد الشركات المسجلة إلى (8) شركات منها شركة إيرانية واحدة، وانخفض العدد مرة أخرى في عام (2003) ليصل إلى (4) شركات، ومنذ عام (2004) بدأت الشركات الأجنبية من الدول الأخرى (غير دول الجوار) التوافد على أربيل للاستثمار فيها من مولدافيا والمانيا وبريطانيا، ووصل عدد الشركات الأجنبية المسجلة في أربيل عام(2008) (547) من (50) دولة، منها (8) دول عربية[31].

إلا أن الروتين المعقد الذي تتبعه مؤسسات الدولة، فضلاً عن عدم الاعلان عن المشاريع التي ترغب الحكومة الاستثمار فيها، وعدم الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية التي تمثل الدعامات الرئيسية لرفاهية وتقدم الإقليم، كقطاع الصناعة وقطاع التجارة وقطاع الزراعة وقطاع السياحة التي تتطلب الاستخدام الكثيف لليد العاملة، حال دون التنفيذ الجيد لهذه القوانين.

وفيما يلي بعض الفرص الاستثمارية المتاحة في أقليم كوردستان وحسب القطاعات الاقتصادية:-

1. فرص الاستثمار في القطاع الصناعي :

يُعد القطاع الصناعي من القطاعات الرئيسة والمهمة في الاقتصاد الوطني لأي بلد في العالم، إذ يؤكد الباحثون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أهمية هذا القطاع وضرورة إعطائه مركز الصدارة في اهتمامات الدول النامية إذا ما أرادت أن تطور بنيتها الاقتصادية بل ويذهب البعض منهم إلى أن جوهر عملية التنمية الاقتصادية إنما تكمن في تطوير القطاع الصناعي الذي يعتبر الحجر الإساس في هذه العملية[32].

ومن ه ذا المنطلق فقد ارتفع عدد المشاريع الصناعية للقطاع الخاص في إقليم كوردستان من (1424) مشروعا عام 2005 إلى (2336) مشروعا عام(2010)، احتلت المشاريع الإنشائية النسبة الأكبر منها إذ بلغ عددها (981) مشروعا عام(2010)، كما ارتفعت قيمة الاستثمار في هذا القطاع من حوال ي (182.5) مليون دولار عام 2005 إلى حوالي (401.7) مليون دولار عام (2010)، وارتفع عدد فرص العمل التي تم توفيرها من خلال هذه المشاريع من (9202) فرصة عمل عام (2005) إلى (17214) فرصة عمل عام (2010) .

وبلغ إجمالي عدد المشاريع الصناعية في إقليم كردستان (1863) مشروعا عام (2008) توزعت ما بين (85) مشروعا كبيرا و (216) مشروعا متوسطا وبلغ عدد المشاريع الصغيرة (1562) مشروعا، وبلغ إجمالي عدد العاملين في تلك

[31] زكري، عبد اللطيف شهاب، حسن، تغريد سعيد (2014)الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي (دراسة عن أقليم كوردستان العراق). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد الحادي والاربعون ،ص17 .

[32] حجي، أدريس رمضان (2017) البيئة الاستثمارية في أقليم كوردستا ن العراق وأثرها في جذب الاستثمارات للمدة (2006–2016). مجلة جامعة التنمية البشرية . المجلد 3. العدد 3، ص ص 166– 169.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المشاريع (13331) عاملا، كما أولت حكومة الإقليم اهتماما خاصا لإقامة المدن الصناعية فقد بلغت المساحة الإجمالية لهذه المدن في عموم الإقليم (5050) دونما، وعدد المعامل والمشاريع الصناعية فيها (1844) معملا ومشروعا صناعياً[33] .

ومن فروع الصناعة المتاحة للإستثمار هي:-

أ. الصناعات الغذائية:- مثل معامل الإلبان ومشتقاتها، وإنتاج الزيوت النباتية، والتعليب، صناعة المشروبات، صناعة السكر، تصفية الماء ....الخ .

ب. الصناعات الكيميائية :- مثل مواد التنظيف، الأسمدة، الأدوية بأنواعها، وإنتاج البطاريات وإطارات السيارات، صناعة الزجاج، صناعة الورق .

ت. الصناعات النسيجية :- مثل صناعة السجاد اليدوي والميكانيكي، النسيج الصوفي، صناعة الجلود والسجاد والإلبسة الجاهزة، ومعامل الغزل القطني، مصنع المنتجات الطبية لإنتاج المستلزمات الطبية (كالقطن الطبي وإنتاج البلاستر والشاش الطبي) .

ث. الصناعات المعدنية :- مثل البترول (النفط والغاز الطبيعي) والمعادن(كالكبريت الطبيعي والفوسفات والحديد) وغيرها من المعادن الأخرى .

2. فرص الاستثمار في القطاع الزراعي:-

أن القطاع الزراعي هو قطاع مهم وحيوي في أقليم كوردستان وخاصة بعدما أندمج أقتصاده مع اقتصادات العالم والدول الاقليمية . ونتيجة لتوافر العديد من مصادر المياه المتمثلة بخمسة أنهار هي (دجلة،فيشخابور،الزاب الأعلى،الزابالأسفل،سيروان) والجداول الدائمة والمياه الجوفية فضلاً عن الأمطار، فأنه تتوافر مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة في الإقليم حيث يبلغ مجموع المساحات الإجمالية الصالحة للزراعة المروية والدائمية أكثر من (1,219,821) هكتار تشكل حوالي (34.96%) من إجمالي مساحة الإقليم والمتبقي البالغ (65.04%) تعد أراضي غير صالحة للزراعة، وتحتل زراعة المحاصيل الحقلية مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية حيث قدرت المساحة بحدود (720.266) هكتار منها (52.8%) في محافظة أربيل و (24.7%) في محافظة دهوك و (22.5%) في محافظة السليمانية. كما شكلت مساحة الأراضي المزروعة بالحنطة أعلى المساحات بنسبة (50.7%) من مجموع الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية، ثم الشعير بنسبة (48%) ، ويبلغ إجمالي أعداد الثروة الحيوانية في الإقليم لعام (2006) حوالي(3.8) مليون رأس شكلت الإغنام نسبة(57%) منها، في حين شكلت الماعز نسبة(33%) منها، والابقار(10%) . كما يوجد في الإقليم مجموعة من حقول تسمين الماشية إذ يبلغ عددها حسب إحصائيات عام(2016)(50) حقل.

[33] عبد الرضا، نبيل جعفر والجوارين، عدنان فرحان (2012) البيئة الاستثمارية في كوردستان . الحوار المتمدن . العدد3733، متاح على العنوان التالي http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=308484

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بشكل عام فإن اقتصاد إقليم كوردستان يعاني من نفس المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ككل وهي[34]:-

أ. غياب أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة التي توفر التناسق بين دور القطاع الخاص وتحديد أولويات التنمية ومجالاتها على شكل خطة قابلة للتنفيذ ومرتبطة بجدول زمني .

ب. ضعف الإمكانيات البشرية المتكاملة من حيث النوعية والخبرة وضعف الكفاءة الإدارية المناسبة لاحتياجات التنمية والتطور الاقتصادي .

3. فرص الاستثمار في القطاع السياحي:-

اكتسب قطاع السياحة أهمية كبيرة على الصعيدين العالمي والوطني باعتباره مصدرًامن مصادر النمو الاقتصادي والعمالة . ونتيجة لذلك، مازالت الحكومات تُولي اهتمامًامتزايدًا لتنمية قطاع السياحة على أمل أن يساعد في تول يد فرص العمل وزيادة الدخلومن ثم المساهمة في الحد من الفقر[35]. وتُعد السياحة ظاهرة اجتماعية واقتصادية ذات ابعاد كبيرة في حياة الامم والشعوب تطورت ونمت وأصبح لها دور في التنمية الاقتصادية، فهي لم تعد مجرد نشاط ترفيهي للأنسان ينحصر بين المأكل والمشرب والتنزه فقط، بل أصبحت صناعة تصديرية قائمة بحد ذاتها تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، وتتميز بتنوع المنتج المقدم وذلك من خلال آثارها المباشرة على تطوير الحرف اليدوية والتقليدية التي تجذب السواح.

وهناك حقيقة مفادها أن القطاع السياحي أصبح يمثل بديلاً اقتصادياً مهماً من شأنه أن يساهم في نمو الدخل الوطني، وتنميته بات أمراً ضرورياً من أجل تنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على الايراد الريعي الوحيد وهو النفط، ونظراً لما يتمتع به أقليم كوردستان من إمكانيات سياحية هامة تتمثل بالمواقع الطبيعية والآثرية والتاريخية وال دينية، وإن هذا القطاع لاينقصه شروط ومستلزمات السياحة الممتازة مناخياً وطبيعياً إذا ما قورن بالسياحة في الدول المتقدمة، ولكن ينقصه البنى التحتية الإساسية من (إدارة وطرق وخبرة سياحية) لكي يتحول هذا القطاع إلى قطاع صناعة السياحة عن طريق القيام بالعديد من الاستثمارات في كافة مجالاته[36] .

وبما أن السياحة ترتبط ارتباطاً مباشراً وكذلك غير مباشر بقطاعات إنتاجية وخدمية عديدة من قطاعات الاقتصاد الوطني كالزراعة والصناعة والبنوك والعمران والتأمين والإعلام وغيرها، ولكونها نشاط يعتمد على الخدمات الإنسانية إلى حد كبير فإنها

[34] حجي، أدريس رمضان (2017) البيئة الاستثمارية في أقليم كوردستان العراق وأثرها في جذب الاستثمارات للمدة (2006–2016). مجلة جامعة التنمية البشرية . المجلد 3. العدد 3، ص ص 166– 168 .

[35] الأمم المتحدة(2013) السياحة المستدامة: المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة . مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . مذكرة قضايا من إعداد أمانة الأونكتاد،ص8.

[36] حجي، أدريس رمضان (2017) البيئة الاستثمارية في أقليم كوردستان العراق وأثرها في جذب الاستثمارات للمدة (2006–2016). مصدر سبق ذكره،ص168 .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تؤدي إلى زيادة في فرص العمالة داخل البلد بشكل أفضل من غيرها من النشاطات أو الصناعات، وتزيد أهمية هذا الجانب في أوقات الأزمات الاقتصادية بوجه خاص سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة[37].

إلا أن غياب الاستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية في اقليم كوردستان مع تجاهل أهم الركائز لضمان نجاحها تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه الارتقاء بصناعة السياحة وإيجاد الحلول لكثير من المشاكل والمعوقات التي تواجه المجتمع والاقتصاد الكوردستاني في المرحلة الراهنة واللاحقة.

لذا لابد من تفعيل هذا القطاع الحيوي والتفكير الجدي بالتخطيط لوضع استراتيجية واضحة المعالم للتنمية السياحية تنطلق اولاً من قبل الدولة في التعامل مع النشاطات السياحية كمورد اقتصادي هام من موارد الدولة وتحقيق الامكانات المادية والعلمية لتطوير اداءه وتفعيل حركته وتحسين الخدمات الأساسية والمجتمعية(الصحية والترفيهية)38.

ومن المتفق عليه انه لا توجد أستراتيجية واحدة بعينها للتنمية السياحية يتعين أتباعها في مختلف الدول ولكن يجب أختيار من بينها بما يتناسب مع الظروف الأقتصادية والأجتماعية والبيئية والثقافية الخاصة بكل البلاد وبالمقصد السياحي وبما يتلائم مع الطلب السياحي الداخلي والدولي المتاح المحتمل ولمختلف الأنماط السياحية الممكنة، ولكي يتم إعادة هيكل قطاع السياحة في إقليم كوردستان من جديد وفي ظل النظام العالمي الراهن وبما يمكن لصانعي القرار في الأدارة العليا السياحية اعتماد الأستراتيجية الملائمة لظروف الإقليم والملائمة لظروف صناعه السياحه نذكر بعض المقترحات وكالاتي[39]:-

المقترح الاول : الدمج بين أستراتيجيات التنمية (التوجه الى الداخل) (تنمية السياحة الداخلية) مع أستراتيجية (التوجه الى الخارج) (تنمية الصادرات السياحية) اي السياحه الوافدة وحسب مراحل التنمية السياحية في الظروف الراهنة حيث في أعتقادنا من الممكن تبني أستراتيجية طويلة الأمد وعلى شكل خطط خمسية (متوسطة المدى) وأخرى (قصيرة المدى) في المرحلة الراهنه تعتمد على الأولويات بالتوجه الى الداخل من خلال الأهتمام بتنمية السياحة الداخلية وبأنواعها (الدينية والترفيهية والأثارية) ودعمها من خلال توفير كامل مستلزماتها بحيث تكون قاعدة اساسية ل تعزيز السياحة الدولية ومن خلال الأهتمام بنوعية وجودة الخدمات السياحية المقدمة للمواطن المحلي (العراقي) يشمل كل محافظات الإقليم.

وفي نفس الوقت وبشكل موازي التخطيط لنضع إستراتيجية طويلة الأمد تعتمد التوجه الى الخارج وتشجيع الصادرات اي (السياحة الوافدة) وجذب شرائح من السياح ذو نوعية عالية من ناحيةالأتفاق والأذواق والتوجه نحو أنماط السياحة غير التقليدية مثل التوجه نحو سياحةالآثار والسياحة العلاجية او الأستشفائية والسياحة الثقافية (المهرجانات والمعارض والندوات

[37] الانصاري، رؤوف محمد علي (بدون تاريخ) السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . مجلة سطورالالكترونية، متاح على العنوان التالي http://www.sutuur.com/Inverstigations-ports/5491-news.html

[38] حسين، كريم سالم و خلف، قاسم جبار (2016) تنمية القطاع السياحي في العراق- المقومات.. المتطلبات. مجلة جامعة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية . المجلد 18، العدد1،ص 146.

[39] شبر، الهام خضير (بدون تاريخ) الركائز الاساسية لتبني استراتيجية التنمية السياحية في العراق .ورقة عمل. مؤتمر كلية العلوم السياحية- جامعة كربلاء، ص2 .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الدولية المختلفة) وسياحة الصيد وتنمية الصناعات التراثية آخذين بالأعتبار ان مقومات كل هذه الأنواع من السياحة متوفرة في الإقليم.

المقترح الثاني: كون سياسة التنمية السياحية في الدول النامية تعتمد على نظرية النمو الغير المتوازن التي تقوم على انطلاق بعض قطاعات الاقتصاد القومي وذلك بتركيز الجهود على عدد محدود من القطاعات التي تتميز بالتفوق وأتباع أسلوب التركيز على الأستثمارات السياحية بين عدد محدود من المناطق السياحية التي تتوفر فيها المناخ الأقتصادي والأجتماعي والثقافي الملائم للنمو بالنسبة لمختلف الألوان السياحية بدون عقبات او معوقات.

لذا يمكن تطبيق هذا البرنامج في إقليم كوردستان كونه يتفوق حالياً على باقي محافظات العراق بالاستقرار الأمني والتطور العمراني الحديث، من خلال اعتماد برنامج سياحي متكامل يعطي الأولوية في التركيز على الأستثمار الفندقي وبرامج التسويق الحديثة والتي تتناسب مع أتجاهات التصنيع السياحي الحديث وفقاً لظروف كل منها وبناء الفنادق بمختلف الدرجات والشقق السكنية السياحية بالأضافة الى بناء المرافق والمنشآت العديدة والتي تقدم مختلف السلع والخدمات للسياح من (مطاعم ، كافتريا ، أسواق) والتي تحفز النشاط الأقتصادي للمحافظة والمحافظات القريبة والمناطق المحيطه بها من خلال التشغيل الأقتصادي لهذه المنشآت السياحية لسد حاجة السياح الوافدين لهذه المناطق.

وهذا النوع من الأستثمار في المجمعات السياحية الحديثة يتطلب فترة زمنية للتنفيذ تتراوح مابين (5-10) سنوات ويتطلب برنامج للترويج والتسويق ويتطلب دراسة الاسواق السياحية المستهدفة في الإقليم ويمكن التركيز من خلال هذا البرنامج أيضاً على السياحة الآثارية والتي تعتبر ميزة نسبيه لأغلب مدن الإقليم . ولو تتبعنا أثر تطبيق هذه الاستراتيجية في المناطق التي سيتم تطبيقها فيها سنجد آثار التنمية السياحية تمتد الى مدن ومحافظات العراق المحيطة بهذه المناطق وتتحقق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية في إقامة هكذا مجمعات سياحية كبير ة إضافة إلى الأثر التحريضي للقطاعات الأقتصادية الأخرى وتحفيزها بزيادة انتاجيتها لسد متطلبات مشاريع التنمية السياحية من مستلزمات انتاج التي تدخل في صناعة المنتوج السياحي.

خطوات لضمان نجاح استراتيجية الوطنية لتنمية السياحة في أقليم كوردستان[40]:

ان وضع أستراتيجية للتنمية السياحة الوطنية ولآماد طويلة يجب ان تسبقها خطوات مهمة (الركائز) تكون هي ضمانة لنجاح الأستراتيجية كعامل دعم للنمو الاقتصادي في إقليم كوردستان:-

الأولى:- أعتماد السياحة قطاعاً انتاجياً يسهم في زي ادة الناتج المحلي الأجمالي وخلق القيمة المضافة وزيادة الفرص الأستثمارية وتنمية الأمكانيات البشرية الوطنية وتطويرها وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين تساهم في حل مشكلة البطالة ، وأعتبار التنمية السياحية تبعاً لذلك مشروعاً أقتصادياً وطنياً.

الثانية:- أتاحة معلومات تفصيلية ودقيقة عن واقع الإقليم الأقتصادي والأجتماعي من خلال رؤية واقعية للأمكانيات السياحية التي يمتلكها والنواحي المالية والفنية والكوادر الفنية والأدارية والعلمية ومعلومات عن الأسواق السياحية المستهدفة

[40] شبر، الهام خضير (بدون تاريخ) الركائز الاساسية لتبني استراتيجية التنمية السياحية في العراق . مصدر سبق ذكره، ص ص 7–9 .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

خلال مراحل التخطيط للتنمية والعلاقات العربية والاقليمية والدولية (في أطار التنسيق والتعاون للاستفادة فنياً ومالياً وتسويقياً) وحتى العلاقات مع المؤسسات المالية وسياحيه دوليه مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الجات الدولية الحرة، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة السياحة العربية.

الثالثة:- رؤية ديناميكية في حالة التغيرات التي تطرأ على كل العلاقات في الخطوة الثانية، وكيفية الأستفادة من المعلومات عن كل طرف والاكثر قرباً للواقع القائم او المتغير ومدى تأثيره على موقف صانعي القرار السياسي من القطاعات الأقتصادية الاخرى كالصناعة والزراعة وبقية القطاعات ومنها السياحة وموقفها من التنمية البشرية، وتطوير برامج التدريب والبحث العلمي ومن القطاعين العام والخاص المحلي والأجنبي وفرص الانفتاح على الأسواق السياحية العالمية لكي يتم تحديد الاهداف الأستراتيجية بشكل واضح ومرن.

الرابعة:- الأخذ بالحسبان عند تبني إستراتيجية وطنية للتنمية السياحية تحقيق التوافق المناسب والمطلوب بين التنمية السياحية وحماية البيئة والموارد السياحية (الطبيعية والآثارية) وأستدامتها (خاصة وأن البيئة هي أحد أهم العناصر الحيوية المكونه للعرض السياحي) .

الخامسة:- الأدارة الجيدة هي التي تجعل التنمية السياحية مستدامة، حيث توصل فريق عمل متخصص في إدارة وتطوير خطة السياحة الى استنتاج مثيراً للجدل هو أنه " ما من نوع واحد من السياحة بطبيعتة مستدام أكثر من غيره او أفضل من غيره وعلى الأصح ان اي نوع من السياحة إذا ما تمت إدارته جيداً يمكن ان يكون مستداماً، بينما سوء الإدارة تجعل كل أنواع السياحة غير مستدامة ". ولأهمية دور القطاع العام في هذه المرحلة الراهنه من عملية التنمية السياحية والذي يجب أن يكون دوره القيادي فاعل يعمل على التنمية والتطوير وفق شراكات فاعلة مع القطاع الخاص على ان يعمل الجهاز المشرف على السياحة (الوزارة ،هيئة السياحة) على أتباع أسلوب مرن يسمح لها بالتخلي تدريجياً أو نهائياً عن العديد من الادوار التي يمكن ان يقوم بها القطاع الخاص في المراحل المتقدمة من التنمية السياحية.

السادسة:- لكي تتحقق الأهداف العامة للأستراتيجية الوطنية للتنمي ة السياحية يجب تحديث الإطار التشريعي لقطاع السياحة لوضع مجمل القواعد والأحكام القانونية المنظمة لمختلف جوانب العمل السياحي في نصوص واضحة وشفافة وشاملة وبرؤى ستراتيجية تواكب التغيرات في تنامي العمل السياحي محلياً وأقليمياً وعربياً ودولياً مستفيدين من أهتمام المنظمات الدولية والاقليمية والعربية في التعاون مع الإقليم في إطار تطوير وأزدهار السياحة في الإقليم.

السابعة:- تنمية الوعي السياحي المجتمعي والرسمي بأهمية دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والأجتماعية المستدامةعلى المستوى الوطني والمحلي والإبتعاد عن السلوكيات والممارسات غير المقبولة أتجاه السياحة وخلق بيئة ملائمة وصديقة للسياحة من خلال اعلام سياحيفاعل يتمتع بالمهنية ويعتمد أكثر الوسائل أقناعا وتوعية من أجل نشر الثقافة السياحية في الإقليم.

الثامنة:- التخطيط لرفع معدل النمو السياحي بنسبة تقديرية تتراوح مثلاً بين (10-15-20%) حسب مراحل الخطة الخمسية، وكذلك رفع في معدل النمو في العائدات السياحية الدولية بنفس النسبة والعمل بشكل متزامن على تنشيط السياحة الداخلية من خلال توفر خدمات البنية الأساسية والمرافق العامة في المناطق السياحية المستهدفة وزيادة كفاءة التسهيلات السياحية وتحسين جودة الخدمات السياحية (وبشكل خاص في المناطق السياحية الدينية والأثارية

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

والطبيعية) وتحديد هدف هو رفع معدلات الأشغال للطاقة الأيوائية والخدمية بما يتناسب مع الزيادة في العائدات السياحية والتدفق السياحي وحسب نمط ونوع السياحة المستهدف.

4. فرص الاستثمار في القطاع التجاري :-

أصبحت مدن اقليم كوردستان مراكز تجارية مهمة منذ العام (1991) بسبب انفتاح الإقليم على دول الجوار بل وعموم العراق، وظهرت شركات تجارية عديدة تعمل في الإنشطة المختلفة ، كما ان التسهيلات الكمركية الممنوحة تساعد على الاستثمار في هذا القطاع من خلال الدخول في شراكة مع الشركات المحلية لتطوير هذا القطاع وتلبية حاجة السوق إلى (وسائط النقل، المكائن والآلات الحديثة، ومواد البناء، مستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي، المعامل بمختلف انواعها، حيث أن نشاط النسبة العظمى للشركات التجارية المحلية تنحصر في استيراد السلع الاستهلاك يةالمنزلية والمواد الكهربائية والإنشائية) في الوقت الحاضر.

فضلاً عما تقدم فأن هناك فرص استثمارية أخرى في بعض القطاعات في أقليم كوردستان والتي يستطيع المستثمر(المحلي والأجنبي) أن يوجه استثماراته بأتجاهها، ومن أهم هذه الفرص (النقل والمواصلات، الكهرباء، الإسكا ن والإبنية الخدمية، التعليم والتأهيل البشري، الصحة) وغيرها من المجالات الإخرى[41].

الاستنتاجات:-

1. نالت التنمية المستدامة أهمية كبيرة من قبل الكثير من المنظمات والهيئات الدولية في الآونة الأخيرة نتيجة ارتباط الحياة البشرية بمشكلات التلوث وارتفاع درجات الحرارة واستنفاذ الموارد غير المتجددة، مما دعت الحاجة إلى إيجاد برامج تنموية تهدف إلى تلبية احتياجات الناس في الوقت الحاضر من خلال التصرف العقلاني بالموارد الاقتصادية المتاحة، وتحمل مسؤولية الحفاظ على البيئة وحمايتها ليس فقط للاجيال الحالية بل حتى للاجيالالقادمة، م ن أجل تحقيق الأهداف التنموية وحماية البيئة واستدامتها.
2. يمتاز اقتصاد إقليم كوردستان بكونه اقتصاد وحيد الجانب يعتمد على الريع النفطي في تغطية النفقات العامة، مما يحتم عليه إيجاد مصادر أخرى بديلة عن النفط كونه مورد ناضب وغير متجدد فضلاً عن خضوعه لتقلبات الاس عار، لذا فإن الحصول على موارد مالية خاصة باقليم كوردستان من الثروات الطبيعية فيه والتي يمكن استخدامها لتلبية مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا ما تم استخدامها الاستخدام الأمثل وفق خطط وبرامج مسبقة، ومن جذب الاستثمارات الاقليمية والدولية اليه ، ومن عائدات الرسوم والضرائب العامة في مدن وقرى اقليم كوردستان، والرسوم الجمركية في المنافذ الحدودية مع تركيا وايران .

[41] حجي، أدريس رمضان (2017) البيئة الاستثمارية في أقليم كوردستان العراق وأثرها في جذب الاستثمارات للمدة (2006–2016)، مصدر سبق ذكره،ص ص 168–169 .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3. عملت حكومة إقليم كوردستان جاهدة لتوفير كافة الضمانات والامتيازات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما يتمتع به الاقليم من مزايا تجعل منه منطقة ج ذب للاستثمارات الاجنبية والتي تجسدت بشكل واضح في قانون الاستثمار الاجنبي رقم (89) لسنة(2004) تبعه اصدار قانون رقم (4) لسنة(2006) لعلمها بأهمية ذلك في جذب الاستثمارات الوطنية وتشجيع المستثمرين الأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم في الإقليم، إلا أن هناك العديد من ا لمعوقات التي تعرقل تنفيذ هذه القوانين كالروتين المعقد التي تتبعه مؤسسات الدولة، فضلاً عن عدم الاعلان عن المشاريع التي ترغب الحكومة الاستثمار فيها .
4. يعد الاستثمار الأجنبي المباشر المتمثل بالشركات المتعددة الجنسية السبيل الذي لجأت اليه غالبية الدول النامية ب سبب الظروف الاقتصادية المتردية وقلة مواردها المالية نتيجة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، لما للاستثمارات من دور في توليد مصادر جديدة للدخل، وتوفر فرص العمل، وإمكانية الحصول على رأس المال والتكنولوجيا، وزيادة الإنتاج والانتاجية وتحسين مستوى معيشة الأفراد وتمكينهم من تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتصدير الفائض إلى الخارج، مما يوفر العملات الاجنبية لشراء الآت والمعدات اللازمة وزيادة معدل التكوين الرأسمالي.

التوصيات:-

1. يجب اطلاع المستثمرين المحليين والإجانب بالمشاريع التي تود الحكومة الاستثمار فيها والاعلان عن هذه المشاريع في موقع الكتروني تنشر فيه جميع المناقصات والمشاريع التي تود الحكومة الاستثمار فيها، وكذلك الافصاح عن جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمشروع ، لكي يكون لدى المستثمر أويات عن المشاريع التي ترغب الحكومة الاستثمار فيها وكذلك يجب ان يكون الاستثمار في المشاريع التي تمس الحياة الاقتصادية والاجتماعية ماعدا القطاعات الحساسة مثلما عملت الكثير من دول الخليج لجذب الاستثمار الاجنبي وتحقيق المنفعة العامة سواء للدولة أو الشعب أو المستثمرين على حدٍ سواء .
2. أن واقع الحالي فصح عن وجود معوقات أو محددات سياسية وأخرى اقتصادية تعرقل عمل الشركات متعددة الجنسية وتمنع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الأقليم ، والتي حالت دون التنفيذ الجيد لهذه القوانين بسبب الروتين المعقد الذي تمتاز به دوائر الدولة، لذا لابد من انشاء دائرة مستقلة معنية بالاستثمار ليكون الاستثمار والمستثمرين بعيدين كل البعد عن كل ما يحول دون التنفيذ الملائم لقانون الاستثمار، وتقديم التسهيلات الضرورية للمستثمرين.
3. ضرورة وضع سياسات تتناول كافة مستلزمات دعم الصناعة و تشجيع الاستثمار فيها والنهوض بالقدرة الإنتاجية الذاتية وتطوير البنية التحتية لهذا القطاع وتطوير السلع المنتجة وتعزيز الرقابة عليها .
4. ضرورة تنويع اقتصاد إقليم كوردستان بدلاً من اعتماده على الريع النفطي لتغطية الانفاق العام من خلال التوسع في مجال صناعة السيا حة لما لها من دور في تنويع مصادر الدخل، إذ تعد رافداً مهماً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي الصناعة الاولى من حيث تشغيل اليد العاملة ولابد من تشجيع الاستثمار في مجال السياحة عبر توفير الدعم الفني والمادي والتدريب وتشكيل هيئة عليا للسياحة بتمثيل قوي للقطاع الخاص .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المصادر:-

1. الأمم المتحدة (2011) مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+20 .ريو دي جانيرو.البرازيل،22-20 حزيران/يونيه2012 ،متاح على الانترنت www.uncsd2012.org
2. الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ (2011) التقرير الخاص بشأ ن مصدر الطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ (ملخص لصانعي السياسات وملخص فني).
3. الحسين، شكراني (2013) من مؤتمر استوكهولم 1972 ألى ريو+20 لعام2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، بحوث اقتصادية عربية، العددان64-63 صيف- خريف 2013.
4. البطحي، سليمان بن حمد (2013) التنمية المستدامة. مدونة خاصة تهتم بمهارات الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، متاح على الإنترنت على العنوان التالي http://albuthi.com/blog/209
5. امين،إلياس طاهر محمد (2013) دور التخطيط الاستراتيجي في رسم مستقبل إقليم كوردستان . دراسات قانونية وسياسية . السنة الاولى. العدد الثاني.
6. النعيمي، حازم عبد الحميد (بدون تاريخ) مستقبل إقليم كوردستان العراق : رؤية ضمن المعطيات والمتغيرات الحالية . مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية .
7. الأسرج، حسين عبد المطلب (2005) سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد83، ديسمبر 2005، بنك الكويت الصناعي .
8. العيد، بيوض محمد (2011) تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاق تصاديات المغاربية (دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب). رسالة ماجستير.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
9. الأمم المتحدة(2015) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015. عرض عام(اصلاح حوكمة نظام الاستثمار الدولي).
10. التميمي، سامي عبيد(بدون تاريخ) الاستثمار الأجنبي المباشرفي العراق: الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام2006 . مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية . جامعة البصرة.
11. الانصاري، رؤوف محمد علي(بدون تاريخ) السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة سطورالالكترونية، متاح على العنوان التالي : http://www.sutuur.com/Investigations-ports/5491-news.html
12. الأمم المتحدة(2013) السياحة المستدامة: المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة . مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. مذكرة قضايا من إعداد أمانة الأونكتاد.
13. برنامج الإمم المتحدة للبيئة (2007) توقعات البيئة العالمية -4 -(البيئة من أجل التنمية). تقرير توقعات البيئة العالمية 4(4- GEO).
14. بيوار خنسي(2006) البترول- أهميته، مخاطره وتحدياته. دار ئاراس للطباعة والنشر. الطبعة الأولى.

15. جعدي،شريفة وآخرون (2014) أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة(2006-2012) ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،العدد (1) ديسمبر2014.
16. حسين،معاوية أحمد(2014) الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز. جامعة ظفار م28،ع2 .
17. حجي، أدريس رمضان (2017) البيئة الاستثمارية في أقليم كوردستان العراق وأثرها في جذب الاستثمارات للمدة (2006-2016). مجلة جامعة التنمية البشرية. المجلد 3. العدد 3.
18. حسين، كريم سالم و خلف، قاسم جبار (2016) تنمية القطاع السياحي في العراق- المقومات.. المتطلبات. مجلة جامعة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية. المجلد 18، العدد1.
19. زودة، عمار (2008) محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير،جامعة منتوري، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
20.زكري، عبد اللطيف شهاب، حسن، تغريد سعيد (2014)الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي (دراسة عن أقليم كوردستان العراق). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد الحادي والاربعون .
21. شبر، الهام خضير (بدون تاريخ) الركائز الاساسية لتبني استراتيجية الترهية السياحية في العراق.ورقة عمل. مؤتمر كلية العلوم السياحية- جامعة كربلاء.
22.صالح، عدنان مناتي (2013) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع أشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية.
23.طالبي، محمد وساحل، محمد (2008) أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة -عرض تجربة المانيا . مجلة الباحث، العدد6.
24. علي،فيصل(2013) واقع التنوع الاقتصادي في أقليم كوردستان العراق . مقال منشور على الموقع التالي ht t p:/ / www.pukmedi a.com/ AR_Di r ej e.aspx?Ji mar e=9643
25. عبد الرضا، نبيل جعفر والجوارين، عدنان فرحان(2012) البيئة الاستثمارية في كوردستان. الحوار المتمدن. العدد3733، متاح على العنوان التالي http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=308484 .
26.قاسيمي، أسيا(2012) التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية. مداخلة إلقيت في الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، بطاقة مشاركة في اشغال الملتقى الدولي الثاني، السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي (التحديات – التوجهات-الآفاق) باجة تونس 27-26 أبريل2012) .
27. Kurdistan Regional Government, KRG كوردستان العراق (2013) البيئة الأمثل للإستثمارات في ظل عواصف المنطقة. متاح على العنوان التالي http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?l=14&a=49187 .
28. منشورات جامعة قان يونس (1995)بنغازي متاح على الإنترنت.
http//:www.univ-saida.dz/fdsp/wp-content/uploads/2015/06
29.مجلة التمويل والتنمية (2013) أثمن موارد الأرض بين أيدينا. العدد(50). الرقم(3) .سبتمبر 2013.صندوق النقد الدولي.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

30. مصطفى سلامة حسين(1982) التنظيم الدولي للشركات المتعددة الجنسية (دراسة تحليلية وتأصيلية لقواعد السلوك الدولي المنظمة لنشاطات الشركات المتعددة الجنسية)، دار النهضة العربية، الأسكندرية.

31. ولاء محمود علي عبد النبي (2012) أثر الشركات متعددة الجنسية على السيادة الوطنية مع التطبيق على أنجولا وسيراليون، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.

32. The Secretary-General of the OECD with the financial assistance of Sida, the Swedish International Development Cooperation Agency(2016). GLOBAL RELATIONS Project Insights Promoting Investment in a Fragile Context: the OECD Iraq Project,P.18